دور التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة في بلورة الاستراتيجيات العقارية للنساء بالمغرب
عاملات مصنع الزيتون والفواكه نموذجًا

لبنى نجم الصباح*
طالبة في سلك الدكتوراه، شعبة علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): loubna.nej@gmail.com

The role of socialization within the family in shaping real estate strategies for women in Morocco
The CARTIER SAADA factory for canning olives and fruits as a model

Loubna Nejmessabah*
PhD student in Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Cadi Ayyad University, Morroco

Received: 19-07-2024; Accepted: 01-09-2024; Published: 05-09-2024

الملخص

يسلط هذا المقال الضوء على دور التنشئة الاجتماعية داخل الوسط الأسري لدى النساء بالمغرب في بلورة الاستراتيجيات التي تلجأ لها النساء للولوج إلى العقار بالرغم من الضغوطات التي يتعرضن لها من طرف البنية الاجتماعية التي تعتبر مجال العقار من المجالات الذكورية، هذه الوضعية تؤثر على طريقة ولوج المرأة للعقار وتجعلها تخوض أشكالاً من المقاومة والتفاوض لأجل اقتحام المجالات التي يهيمن عليها الذكور.

تتجلى أهم أهداف البحث في تسليط الضوء على مسار التنشئة الاجتماعية والعقار لدى النساء، تم بعد ذلك تحليل الكيفية التي تتم بها تفاعلات العاملات بالمصنع داخل المجال الأسري، وفي الأخير دور التقسيم الجنسي للعمل في الوصول للعقار. تم الاعتماد على المنهج الكيفي نظرًا لتلاؤمه مع نوعية البحث سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الميدانية، مع الاعتماد على تقنيتي المقابلة النصف موجهة وتحليل سيرة حياة العاملات من خلال تفاعلاتهن داخل المجال الأسري، تم الاعتماد على تقنية سيرة الحياة لخمس نساء لأجل تتبع سيرة حياتهن آخذين بعين الاعتبار تنوع أوضاعهن وخصائصهن الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المغرب، التنشئة الاجتماعية، الاستراتيجيات العقارية، الأسرة، العقار.

Abstract

This article highlights the role of socialization within the family environment for women in Morocco in formulating some strategies that women resort to access real estate despite the pressures we have been exposed to by the social structure that always gives superiority to men and women's access to real estate remains in second place.

The most important objectives are first to shed light on the path of socialization and real estate for women. The way in which the interactions of factory workers take place within the family sphere was analyzed, and finally the role of the gender division of labor in accessing real estate. The qualitative approach was relied upon due to its compatibility with the type of research, both theoretically and in the field, with reliance on the techniques of semi-directed interviews and analysis of the life history of workers through their interactions within the family sphere or even within work, and the method of life history was relied upon for five women to follow their life stories, taking into account the diversity of their situations and social characteristics.

Keywords: Morocco, Socialization, Real Estate Strategies, Family, Real Estate.

أسئلة البحث:

تتمحور أسئلة هذا المقال حول سؤال أساسي ألا وهو كيف تؤثر التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة على ولوج النساء الى العقار، وما هو دورها في تبلور بعض الاستراتيجيات العقارية لدى نساء المصنع؟

هذا السؤال تم تقسيمه الى ثلاثة أسئلة فرعية:

الأسئلة الفرعية:

- كيف يتم مسار التنشئة الاجتماعية لدى النساء؟
- كيف تؤثر تفاعلات عاملات المصنع داخل المجال الأسري في اختياراتهن العقارية؟
- ما دور التقسيم الجنسي للعمل في الوصول للعقار؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسلط الضوء على بعض العناصر الأساسية التي تتحكم في ولوج النساء للعقارية بالمغرب كالأسرة مثلاً، بحيث أنها تشكل عنصر حجب لولوج النساء للعقار عبر العصور نظراً لبنية المجتمع التي تعطي الأفضلية للرجل. غير أنه في نفس الوقت، تشكل هذه التنشئة حافزاً ودافعًا أساسياً للبحث عن تملك العقار عندما تجتمع بعناصر أخرى مثل العمل باعتباره تنشئة ثانوية جاء ليحرر النساء من هذا المنطق المتوارث باعتباره من أهم الاستراتيجيات المحركة للنساء نحو امتلاك العقار، غير أنه في هذا المقال سوف نحاول التركيز فقط على دور الأسرة والتنشئة الاجتماعية.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف هذا البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على مسار التنشئة الاجتماعية والعقار لدى النساء.
- تحليل الكيفية التي تتم بها تفاعلات العاملات المصنع داخل المجال الأسري.
- معرفة دور التقسيم الجنسي للعمل للوصول للعقار.

فرضيات البحث:

تتجلى أهمية طرح فرضيات هذا البحث في معرفة مسار التنشئة الاجتماعية، ثم بعد ذلك الكيفية التي تتم بها تفاعلات العاملات المصنع داخل المجال الأسري ودور التقسيم الجنسي للعمل للوصول للعقار كمتغير تابع، لتنزيل الاستراتيجيات العقارية لسناء المصنع كمتغير مستقل. وبالتالي فقد تم صياغة فرضيات هذا البحث على الشكل التالي:

- يعيق مسار التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ولوج النساء للعقار.
- تؤدي الكيفية التي تتم بها تفاعلات العاملات المصنع داخل المجال الأسري إلى تبني استراتيجيات جديدة لتملك العقار.
- يلعب التقسيم الجنسي للعمل دوراً أساسيا في للوصول للعقار.

مناهج البحث:

تم الاعتماد عل المنهج الكيفي في هذا المقال نظرًا لتلائمه مع نوعية البحث سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الميدانية.

تقنيات البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا على تقنية المقابلة النصف موجهة لأجل تحليل سيرة حياة العاملات من خلال تفاعلاتهن داخل المجال الأسري، حيث تم الاعتماد على تقنية سيرة الحياة لخمس نساء لأجل تتبع سيرة حياتهن آخذين بعين الاعتبار تنوع أوضاعهن وخصائصهن الاجتماعية، حيث اخترنا عاملات مررن بمختلف الوضعيات التي تسمح بدراسة إشكالية الطابع المتفاوت للحقوق العقارية من خلال تمثيل أمين لحياتهن، بهدف محاولة إيصال القارئ للعالم المعيش كما هو.

المصادر الأساسية للمعطيات: المقابلة الشخصية مع المبحوثات من خلال تتبع مسارهن الشخصي داخل الأسرة والمسار المهني.

المصادر الثانوية للمعطيات: مجموعة من الكتب المراجع في علم الاجتماع باللغة العربية، الفرنسية والإنجليزية، وكذا الكتب التاريخية والعديد من المجلات والمواقع.

حدود البحث:

خصائص العينة:

اخترنا في دراستنا عاملات مصنعCARTIER SAADA لتصبير الزيتون والفواكه، المتواجد بمنطقة سيدي غانم مراكش والذي أنشئ مند سنة 1948، حيت يشغل أزيد من 400 عامل اغلبهم نساء، ما يميز عاملات هذا المصنع هو تنوع خصائصهن الاجتماعية.

المكان: مصنعCARTIER SAADA لتصبير الزيتون والفواكه، المتواجد بمنطقة سيدي غانم مراكش وكذلك الاحياء الشعبية التي تقطنها المبحوثات.

الزمان: لم نركز على الزمان بقدر ما تم التركيز على تجربة العيش لهذه النساء الممتدة عبر الزمان، أما لحظة القيام بالبحث فقد كنت مجرد لحظة تحليلية لهذه التجارب النسائية.

مقدمة:

تعتبر الأسرة أبرز المؤسسات الاجتماعية التي يتشكل داخلها الأفراد، فقد لعبت هذا الدور منذ قرون، وتعتبر الخلية الاجتماعية الأساسية التي تعمل كوسيط لانتقال الفرد إلى المجتمع مع أنها لا تخلو من التوترات والصراعات والتكليفات التي ترتبط بالبنى الاجتماعية والأدوار الذاتية لأعضائها. من هذا المنظور فإن مقاربة الأسرة كمؤسسة يعني الانفتاح على تعدد قراراتها وتغيراتها، والتي يتم التعبير عنها من خلال القوى

المؤسّسة institué والمؤسسة instituant، القائمة على السياقات التاريخية والاجتماعية والذاتية[1]. سنحاول من خلال فرضية وضعية المرأة داخل الأسرة وعلاقتها بالعقار، تناول الأسرة من منظور تفاعلي، حيث أن التفاعلات الأسرية يمكن ان تأخذ أشكالا رمزية أو صراعية أو تبادلية[2]. لذلك سنحلل مدى تأثير العلاقات الأسرية في تحديد الاختيارات العقارية للنساء، فالاستراتيجيات العقارية للنساء تتأسس داخل الأسرة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأنها مجال للتنشئة الاجتماعية، لكن هذه التنشئة ليست حتمية لأن الفاعلين بإمكانهم خلق أدوار جديدة وتجنب تأثير البنية الاجتماعية.

مسار التنشئة الاجتماعية والعقار:

تبرز سيرة حياة العاملات أهمية التنشئة الاجتماعية الأولية في تشكيل التوجهات والاختيارات العقارية للنساء، من خلال التفاعلات والأدوار التي يتبناها أفراد الأسرة باعتبارهم من بين الفاعلين الأساسيين في عملية التنشئة الاجتماعية.

حليمة: ملي ماتت مي خلاتني صغيرة و با تزوج وانا عشت مع دار جدة كنتسنى غير إمتى نتزوج معمرني فكرت لا فدار ولا فدوار، جدة كتقول غنتهنى عليك الى خليتك فدار راجلك، مات وخلاتني مع خالي ومراتو اللي حتى كبرو ولادهم وعشت معاهم 52 عام من عمري عاد خرجت نقلب فين نسكن.

البطاقة البيوغرافية لحليمة:
المبحوثة 1: **حليمة سيدة على أبواب التقاعد عازبة عاشت إلى غاية سنة 1967 في منزل والدها في المدينة العتيقة بمراكش، لتنتقل بعد وفاة والدتها إلى العيش مع جدتها وخالها في منطقة سيدي عباد وبعد وفاة جدتها سنة 1987 استمرت في العيش مع خالها وزوجته، لتنتقل للعيش معهم في منطقة المسيرة 1 سنة 1989، بعد سنة خرجت للعمل في مصنع كارتي السعادة، وبعد نزاعات عائلية استقلت في السكن، سنة 2015 بأحد الدواوير الكائنة وسط تمنصورت (دوار الحرمل) والذي لا زالت تقطنه حاليًا.**

حليمة سيدة على أبواب التقاعد عازبة عاشت الى غاية سنة 1967 في منزل والدها في المدينة العتيقة بمراكش، لتنتقل بعد وفاة والدتها إلى العيش مع جدتها وخالها في منطقة سيدي عباد وبعد وفاة جدتها سنة 1987 استمرت في العيش مع خالها وزوجته، لتنتقل للعيش معهم في منطقة المسيرة 1 سنة 1989، بعد سنة خرجت للعمل في مصنع كارتي السعادة، وبعد نزاعات عائلية استقلت في السكن، سنة 2015 بأحد الدواوير الكائنة وسط تمنصورت (دوار الحرمل) والذي لا زالت تقطنه حاليًا. حليمة لم تكن تفكر في العقار

[1] Patricia Bessaoud-Alonso et Roberta Carvalho Romagnoli; « La famille comme institution entre pratiques sociales et éducatives ». Un dialogue France- Brésil Dans Le sociographe 2019/1 (n° 65)

[2] شقرون محمد، الأسرة كموضوع للدراسة، في السوسيولوجيا المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى،2014 ص9 و19.

حيث ان الاستقرار بالنسبة لها ولأسرتها يتجسد في الزواج، عيشها في بيت خالها لم يكن من باب الإحسان بل كانت وراءه مصالح متبادلة.

حليمة: كنت كنعاون مرات خالي فالشقا وتربية الدراري خرجت خدمت مللي درت 30 عام ما بقاش عاجبها الحال وولات كتحرشو عليا مالها خرجات مالها لبسات ما كتعاونيش...وليت عايشا معاها فالحرب، داك الساع كان عليا نعيق براسي(...) منين وليت كندور معاها مرة مرة ونخرج ولادها معايا ونشري ليهم عاد خلاتني فالتيقار.

سكن حليمة مع خالها كان مقابل إسداء عدة خدمات للأسرة فبمجرد استغناء الأسرة عن تلك الخدمات أصبح وجودها يشكل ثقلاً، هذا الأمر الذي بدأ معها عند خروجها للعمل ثم تكرر بعد زواج أبناء خالها لتعود نزاعاتها مع العائلة اقوى من سابقتها، فبالرغم من الرابط الاجتماعي الذي يجمع الأفراد إلا أن المصلحة تبقى هي المحدد الأساسي في استمرار أو انقطاع العلاقات من خلال حساب المكافأة، التكلفة، والتبعية المتبادلة بين الأطراف الفاعلة[1]، حيث أن حليمة تقدم خدمات معينة للأسرة في حين أن الأسرة بدورها تقدم خدمات لحليمة، فالمساعدة في الأشغال المنزلية، الاعتناء وتربية الأطفال كلها خدمات توفرها حليمة للأسرة، لكن بمجرد أنها لم تعد تقوم بهذه الخدمات، تغيرت معاملة الأسرة لها لأنها لم تعد تقوم بالدور المنسوب لها.

داكشي علاش كانت باغياني تسالا، دراري كبرو وتزوجو والدار سالات فالبني لي شحال من مرة عاونتهوم فيه وعرفت بللي وليت غير زايدة (...) تسنيت الراجل لي ندير معاه الدراري ومجابوش الله، دوك اللي كنت حاسباهوم عائلتي جراو عليا فالاخير عرفت راسي انا لي حمقة الناس جاو من مورايا ودارو ديورهوم أما ديال الناس كيبقى ديالهم غير اللي بغا يكذب على راسو(...) شفتي فهاد الدنية حتى واحد مينفعك الا الى درتي علاش ترجعي، مكين لا عائلة لا سيدي زكري كولشي كيقلب على مصلاحتو والى مافيك نفع كتلاحي بحال الصندالة القديمة.

نرى كيف أن العقار يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق استقلالية المرأة، لكن حليمة أوهمت نفسها بالعكس، فالعائلة كأي مؤسسة تقوم على العطاء المتبادل، ومن منظور نظرية المبادلات داخل الأسرة فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها، لأن الحافز الأساسي للأفراد هو استفادتهم الخاصة و المصلحة العامة والعلاقة بالأخرين تتبع وتفسر بالمصالح الفردية، هذه النظرية هي نظرية عقلانية حيث أن ادراك الأفراد للمكافأة والتكاليف ومستوى الإشباع الذي بإمكانهم الحصول عليه تبقى هي المحددات لشكل العلاقات الأسرية كما وضحتها المبحوثات.

[1] شقرون محمد، الأسرة كموضوع للدراسة، في السوسيولوجيا المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى،2014 ص26.

هكذا فمن خلال سيرة حياة حليمة والعلاقة التي جمعتها مع أسرتها، يتبين لنا أن هذه العلاقة قد أخرت استقلالها في السكن وذلك راجع لرغبتها في البقاء في منزل الأسرة حتى تتمكن من الزواج وبناء منزل، هذا المشروع هو الذي تحقق من خلاله المرأة ذاتها وتستجيب من خلاله لانتظارات المحيط الذي تنتمي إليه، لكن عندما تفشل المرأة في تحقيق هذا المشروع الذي يعتبر معيارا للنجاح في الحياة، تجد نفسها في حالة إحباط وسط صراعات المصالح داخل الأسرة، وهو الشيء الذي يدفعها للبحث عن استراتيجية لولوج العقار. خديجة لا تختلف كثيرا عن حليمة رغم أنها قد تزوجت وأنجبت أطفالا.

البطاقة البيوغرافية لخديجة:
المبحوثة 2:
خديجة سيدة أرملة عمرها 54 سنة، كانت تعيش بحي عرصة الملاك بالمدينة العتيقة بمراكش رفقة أختها وزوج أختها بعد وفاة والديها وهي طفلة صغيرة، تزوجت في سن 16 سنة لتنتقل للعيش مع زوجها و أسرته، بمنطقة رياض العروس ثم بعد ذلك ستنتقل معهم إلى منطقة الداوديات حتى وفاة زوجها سنة 2002، لتخرج للعمل سنة 2003 وتنتقل للعيش بمنطقة المحاميد سنة 2004، لتقوم خديجة باقتناء بيت بدوار السلطان سنة 2012 انتقلت للعيش به نهاية 2014.

خديجة سيدة أرملة عمرها 54 سنة، كانت تعيش بحي عرصة الملاك بالمدينة العتيقة بمراكش رفقة أختها وزوج أختها بعد وفاة والديها وهي طفلة صغيرة، تزوجت في سن 16 سنة لتنتقل للعيش مع زوجها وأسرته، بمنطقة رياض العروس ثم بعد ذلك ستنتقل معهم إلى منطقة الداوديات حتى وفاة زوجها سنة 2002، لتخرج للعمل سنة 2003 وتنتقل للعيش بمنطقة المحاميد سنة 2004، لتقوم خديجة باقتناء بيت بدوار السلطان سنة 2012 انتقلت للعيش به نهاية 2014.

كنت عايشة بيخير فدار راجلي واخا عجوزتي صعيبة كنت كنقول لراجلي ديما خاصنا نعزلو بوحدنا ولكن واليديه مكيبغيوش كان شيفور ديال الطاكسي وعاون والديه حتى شراو الدار فالداوديات، ملي مات عرفت بلي شاط ليا الزمان، بقيت فدار واليديه مع لواسي، فاش كان راجلي كان داير عليا الهيبة غير مشى وليت شيفون فدارهوم(...)، ملي مات راجلي ولدي كان فالتكوين وبنتي فالليسي كانوا مصاريفهوم كتار خدمت باش نكون معاهوم وليت كنجي عيانة ومكنقدرش نشقى فالدار تما بدى كينوض الصداع مع عجوزتي، وحتى لواسي للي عمرهوم ماهزو فيا العين ولاو كيخسروا فيا الشوفة.(...)

خديجة وجدت في الزواج وتكوين أسرة الاستقرار الذي كانت تبحث عنه، لكن بعد وفاة الزوج سوف تتغير حياتها وتصبح مجبرة على البحث عن سكن مستقل مع أبنائها، فمؤسسة الأسرة ليست في منأى عن الصدمات والأحداث التي تغير الأدوار داخلها . لقد كانت الأسرة تخصص لزوج خديجة طابقا داخل منزل الأسرة وهو بالمقابل يساهم في إعالتهم، هذا الوضع الذي تغير بعد وفاته حيث أصبحت خديجة وأبناؤها يعتمدون على أسرة والدهم، وبالتالي فقد تغيرت وضعيتهم داخل المنزل فالعيش مع مجموعة من الأشخاص

في سكن واحد يفرض أدواراً وقواعد معينة، على اعتبار أن هناك مجموعة من الفاعلين الذين لديهم رهانات وأهداف يمكن أن تلتقي أو تصطدم.

لقد أدى الوضع الجديد لخديجة داخل الأسرة الى تحول العلاقات، وبالتالي أصبحت مصلحتها وأبناؤها تتعارض مع مصالح أسرة الزوج، وهذا ما أدى الى تغير في أشكال التفاعلات والتي أفرزت مواقف مختلفة: بالنسبة لخديجة الخروج من المنزل والاستقلال في السكن مع أبنائها، بالنسبة لإخوان زوجها أخذ الطابق الذي كانت تسكنه لأجل الزواج وتأسيس أسرة، وبالنسبة للوالدين عدم تحمل مسؤولية خديجة وأبنائها.

ومع ذلك لم يكن قرار استقلال خديجة في السكن مقبولا من طرف العائلة خصوصا العائلة الكبيرة التي عارضتها بشدة. غير سمعوني بغيت نرحل كلشي دار فيا حتى ختي وراجلها وحتى انا شككوني فراسي واش اللي بغاك كيتخاصم معاك كل ساعة، راه خايفين غير من هدرة الناس (...) ملي كنت عايشة معاهوم خاصني أي حاجة نديرها بشوارهوم، اما دابا وليت ديال راسي كنذير لي مسلكاني بلا جميل حد.

هذه التفاعلات تحمل العديد من الدلالات حيث ان هناك عدة خطابات ورسائل تمرر بين الفاعلين دون الحاجة للكلام حيث يقول "Goffman: إننا نقدم أنفسنا إلى الاخرين في صور مختلفة ومن خلال أقنعة تختلف باختلاف المواقف التي نجذ أنفسنا طرفا أو منخرطين فيها" هنا يكشف لنا غوفمان أن كل ما يصدر عن الإنسان من ايماءات وايحاءات واشارات تلقائية وغير مقصودة، بما في ذلك مظاهر السلوك حركات العينين أو الجسم، لها تأثير على العملية التواصلية، وعلى ضوئها تتحدد العديد من ردود الأفعال من قبل الأخرين. فرغم أن عائلة زوج خديجة لم يصرحوا لها برغبتهم في ترك مسكنها لهم إلا أن تغير سلوكياتهم تجاهها جعلها تتخذ قرار الاستقلال في السكن.

إن الدلالات والرموز التي ينتجها الأفراد داخل الأسرة، تختلف باختلاف طبيعة التفاعلات والتبادلات والرهانات والاستراتيجيات الموجودة بين الأفراد، فعندما يكون هناك خلل في العدالة التوزيعية داخل الأسرة تصبح العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الأفراد هشة، وكلما كانت التكاليف توازي المكافأت كلما كانت العلاقات الاجتماعية بشكل عام والعلاقات الأسرية على وجه الخصوص ناجحة[1] .

المعاملة بالمثل تعتبر من بين الأسس التي يجب احترامها في العلاقات الأسرية باختلاف مكانة الأفراد والأدوار المنوطة بهم داخل الأسرة، حيث يجب على كل فرد أن يعامِل باقي أفراد الأسرة بالكيفية التي يريد أن يتصرف الأخرون بها، بالإضافة إلى مسألة ثانية يجب الانتباه لها في العلاقات الأسرية وهي المديونية، حيث أن الأفراد داخل الأسرة يقدمون خدمات إلى الأخرين شريطة امتيازات معينة مقابل الخدمات التي يقدمونها.

[1] شقرون محمد، الأسرة كموضوع للدراسة، في السوسيولوجيا المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى،2014 ص 28.

أما جميلة فهي من مجتمع محافظ لم تتصور أنها ستتركه وتسعى الى الانفتاح على نمط جديد للعيش .

البطاقة البيوغرافية لجميلة:
المبحوثة 3: جميلة سيدة في الأربعينيات أم لأربعة فتيات كانت تقطن مع أسرتها بمدينة ورزازات، لتنتقل سنة 1989 للعيش في بيت حماتها بعد الزواج، وبعد ذلك انتقلت لمدينة أكادير سنة 2005 مع زوجها وبناتها في منزل للكراء، لتستقر منذ 2013 في مدينة مراكش، حيث اشتغلت في عدة مهن قبل أن تشتغل بصفة دائمة في مصنع كارتي السعادة سنة 2014، ستشتري بعد ذلك منزلاً صغيرًا في دوار سيدي بوزيد سنة 2017، وتستمر بالانتقال بعدة منازل للرهن داخل مدينة مراكش.

جميلة سيدة في الأربعينيات أم لأربعة فتيات كانت تقطن مع اسرتها بمدينة ورزازات، لتنتقل سنة 1989 للعيش في بيت حماتها بعد الزواج، وبعد ذلك انتقلت لمدينة أكادير سنة 2005 مع زوجها وبناتها في منزل للكراء، لتستقر منذ 2013 في مدينة مراكش، حيث اشتغلت في عدة مهن قبل أن تشتغل بصفة دائمة في مصنع كارتي السعادة سنة 2014، ستشتري بعد ذلك منزلاً صغيرًا في دوار سيدي بوزيد سنة 2017، وتستمر بالانتقال بعدة منازل للرهن داخل مدينة مراكش .

جميلة لم تحك الكثير عن حياتها داخل اسرة والديها، لكن ما طبع ذاكرتها هو أن اخوانها الذكور كانوا يشتغلون خارج ورزازات وكانت لهم مكانة خاصة داخل الأسرة، أما زواجها فقد كان تقليديًا من ابن عمها، لتنتقل الى أسرة حمويها حيث ستكون لهما السلطة المطلقة داخل المنزل، في حين أن زوجها كان عسكريًا في الصحراء، أنجبت جميلة أربع فتيات وصبي واحد ومع ذلك بقيت تحت سلطة حمويها، فهذا النوع من الأسر الممتدة يعرف تراتبية تقوم على أساس المكانة، العمر والجنس، وحسب بول باسكون والمكي بن الطاهر من خلال الدراسة التي قاما بها حول الشباب القروي يوضحان أن هناك ثلاثة قواعد يجب أن تنضبط لهم المرأة، أولاً عليها أن لا تتكلم وتتحدث بأي شيء يخصها (لا شكوى ولا تشكي ولا تمني ...)، وثانياً عليها الخضوع للزوج وثالثاً عليها التفاهم بجميع الطرق مع أم وأب الزوج حيث تعكس حسب الدراسة سيادة النمط الأبوي أو البطريركي على العلاقات الاجتماعية الأسرية، كما إن سلطة الأب لا توضع موضع تساؤل ومعها الدور الأساسي للأسرة [1].

راجلي خرج من العسكر ومشا خدم فأكادير، مات ليا ولدي ف 2004 منين جا باه قلت ليه منبقاش هنا ديني معاك لاكادير فينما مشيت كيبان ليا ولدي كيجيري (...) راجلي حل واحد المحل مع واحد السيد كيصاوبو الثلاجات و يا لله كيتكافا والبلية مخلاتو يدير والو وأنا ديما هازة الهم ديال نديرو دويرتنا حيث عندي غير البنات وماعنديش الولد لي يخدم علينا (...)

[1] نور الدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2011، الصفحة 118.

لقد كانت هذه فرصة جميلة للهروب من ضغط العائلة الذي لطالما تحملته ولم تستطع الخروج منه، فزوجها لا يزورها سوى شهرًا أو شهرين في السنة كما أن صوتها لم يكن مسموعًا سواء داخل أسرة والديها أو أسرة زوجها لذلك فوفاة الابن الوحيد أكسبتها تعاطف المحيطين بها .

كما يتضح من خلال حديث جميلة رمزية وجود الابن الذكر داخل الأسرة على اعتبار أنه من سيعيل الأسرة في وقت من الأوقات، هذا ما جعلها تحس أنها بحاجة للاستقرار في السكن، وهو الأمر الذي سعت إليه بعد وفاة والدها لتظهر اشكالية تقسيم الإرث، فمن خلال بعض التحالفات التي تمت بين الاخوة الذكور تم استبعاد جميلة من حيازة عقار مناسب في حين أن اخوانها الذكور كانت لهم أولوية الاختيار .

" خوتي منقصهوم خير وعند القسيم خداو الديور بحوانتهوم وجنان وخلاو لينا حنا البنات الخلا، خواتاتي سكتو ومنين نضت كنغوت قالو ليا ممزياناش وحتى الواليدة وقفات معاهوم، رجعت فحالي مدرت معاهوم والو وبقا داكشي هكداك رجعت من موراها حتى واحد مبقى بغا يهدر معايا وليت قبلت بداكشي لي عطاوني. (...) الخوت كيشوفو غير ريوسهم كلهم بديورهم وشمتونا حنا البنات خواتاتي تزوجو وحتى هوما دارو ديورهوم اما انا معندي دار وعندي غير البنات حتى واحد مداها فيا. ما بان ليا غير نخرج نخدم، بنتي جاتها الديقة فاكادير ومشيت لمراكش رهنت فيه تما خرجت خدمت واخا راجلي مبغاش ولكن انا عرفاه ما فيه فايدة بغا غير باش يكمي (...) المشكل دابا هو حتى الى مت خوتي غيورتو فيا ويكرفصو بناتي والا كتبت ليهوم والله متعرفي مديري واش حرام ولا حلال كيما درتي وحلة.(...)"

ان التفاوت في تملك السلطة داخل هذا النوع من التنظيم أدى بجميلة إلى قبول القسمة التي لم تكن عادلة ومحاولتها للتفاوض كان ثمنها توتر العلاقات بينها وبين اسرتها، وبالتالي فان انتماء الفرد إلى أسرتين تتعارضان في المصالح يؤدي به إلى التحكيم بينهما ولكل اختيار كلفته. رغم أن طلبها كان مشروعًا إلا أنه يعتبر خروجاً عن أعراف ويفقد شرعيته، وبالتالي تطرح هنا إشكالية الاستبعاد الاجتماعي للمرأة في مسألة تقسيم الإرث، ففقدان الاستقلال الذاتي والقدرة على اتخاذ القرار قد يكون أحيانًا تعريفاً للاستبعاد [1].

هذا ما يبرز من خلال مسار جميلة التي لم تستطع تحقيق الاستقرار في السكن من خلال الحركية (الهروب من ورزازات) ولا من خلال التفاوض، وبالتالي فقد غيرت استراتيجيتها إلى تجربة العمل رغم أنها غير مقبولة في وسطها الأسري.

البطاقة البيوغرافية لسعيدة:
المبحوثة 4: سعيدة ام لثلاثة أبناء، تنحدر من مدينة قلعة السراغنة دوار الشيخ عاشت إلى غاية بلوغها 15 سنة في هذه المنطقة لتنتقل لمدينة مراكش بعد زواج شقيقتها، سنة 1998 لتعيش معها في حي سيدي يوسف

[1] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو : الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد344، اكتوبر2007 الصفحة 28.

بن علي حيث عملت في عدة محلات إلى أن اشتغلت بمصنع كارتي السعادة، ثم انتقلت سنة 2003 من منزل شقيقتها، لتعيش بمفردها في منزل للرهن بنفس الحي، إلى غاية 2005 وهي سنة زواجها. تعيش حالياً بمنزل في ملكيتها بمنطقة الكحيلي منذ سنة 2012.

سعيدة أم لثلاثة ابناء، تنحدر من مدينة قلعة السراغنة دوار الشيخ عاشت الى غاية بلوغها 15 سنة في هذه المنطقة لتنتقل لمدينة مراكش بعد زواج شقيقتها، سنة 1998 لتعيش معها في حي سيدي يوسف بن علي حيث عملت في عدة محلات إلى أن اشتغلت بمصنع كارتي السعادة، ثم انتقلت سنة 2003 من منزل شقيقتها، لتعيش بمفردها في منزل للرهن بنفس الحي، إلى غاية 2005 وهي سنة زواجها. تعيش حاليًا بمنزل في ملكيتها بمنطقة الكحيلي منذ سنة 2012. أما سعيدة فقد كانت أكثر جرأة من جميلة في مواجهة ضغط الأسرة .نشأت سعيدة في منطقة قروية، تلقت تعليمها حتى القسم الثالث ابتدائي، عملت منذ صغرها في مختلف المهن متهربة من الأعمال المنزلية باستثناء صناعة الزرابي.

كيقولو ليا راك طيري حيث مكنحشم من حد، كان خويا ديما منوضها معايا هو مكان باغي لا يخدم لا يردم باغي غير يحرك، متهنينت منو حتى تزوجات ختي وجيت معاها لمراكش وانا عندي 15 عام.

لقد قامت سعيدة بمقاومة ضغط الأسرة بالعمل وهو ما أدى بها إلى الدخول في صراعات مع شقيقها ومع والدتها، فعندما تحاول الفتاة الخروج من القوالب التي يضعها المجتمع الذي تنتمي له والذي يفرض على الفتاة القيام بأدوار معينة داخل المجال الاسري وعندما تخرج عن هذا الإطار وتحاول البحث عن أعمال مدرة للدخل على حساب أدوارها داخل الأسرة، تصبح معرضة للتعنيف والاستبعاد، حيث أن هناك من الفتيات من يرضخن لهذا النوع من التسلط لكن سعيدة اختارت المقاومة . عند قدوم سعيدة إلى مدينة مراكش خرجت للعمل، ورغم ابتعادها عن الأسرة فقد واجهت أيضًا صعوبات في العيش مع شقيقتها المتزوجة، حيث تقول:

"راجل ختي الله يعمرها دار أما ختي ديما منوضاها معايا على قبل لخدمة والخروج، حيث وليت كنخدم فالعراس بعض المرات بالليل، كنخليها تهدر ولي فراسي كنديرو (...) فالأول كنت كنجمع لفلوس عند ختي وديما مزاكلاني فالحساب، مشيت حليت حساب فالبوسطة وليت لي خدمتها كنخبيها، ملي خدمت فلوزين ولات كتشكا بلي مكنعاونها فوالو وحتى فلوسي معرفاتهوم فين يمشيو واخا كنت كنعاونها شوية فالمصروف، غير ولدات الدراري ولات باغة مني كولشي، وليت انا وياها فشد ليا نقطع ليك، مشيت رهنت وفرشت داري معرفاتني واحد الصباح حتى هزيت حوايجي وخرج".

من خلال التفاعلات بين سعيدة وشقيقتها يظهر أنها فضلت الخروج من تحت أي نوع من السلطة لأجل تحقيق ذاتها لأنها مقتنعة أن مصلحتها الفردية لها أولوية، لهذا اختارت الاستقلال في السكن وهو الامر الذي مكنها من الزواج الذي يعتبر أيضًا بالنسبة لها من الأولويات. لقد تعرضت سعيدة لعدة مشاكل عند سكنها لوحدها خصوصاً وأنها تعمل ليلاً في نهاية الأسبوع، مما عرضها للأقاويل وجعلها ترتدي الحجاب

وتتزوج بعد ذلك. هذه الأقاويل جعلت المحيطين بها يتعاملون معها بحذر خصوصاً النساء المتزوجات كما تعرضت لعدة مضايقات من طرف بعض رجال الحي وهو الأمر الذي دفعها إلى تغيير السكن بعد الزواج، وهنا يرى Howard Becker 1963 أن الوصم كعملية اجتماعية لا يعود إلى الفعل الانحرافي بحد ذاته لأن الفعل ليس هو المحدد لما هو انحراف وما هو غير انحراف، إنما المحدد هو ردة الفعل الاجتماعي على هذا الفعل [1].

"راجلي كان ساكن فالحومة لي رهنت فيها مكانتش عندو شي خدمة نيت، تزوجنا وسكنتو معايا (...) كنخدم وكنجمع لفلوس واخا ولدت ولادي بقيت خدامة وباهوم يقابلهوم، ومالو لاقي لمرة هازة عليه لحمل دخل عليا غير بكبوطو عجبو لحال معجبوش يقود عليا (...) ودابا شحال من وحدة فالخدمة دارتها كيدخلو عليهوم الراجل ويخدموا بجوج هو يصرف وهي راه مهنياه من راسه".

وضعية زواج سعيدة برجل عاطل عن العمل كانت من بين الحلول لتجاوز الوصم الاجتماعي، حيث أكدت باقي المبحوثات أن هناك شكلاً جديدًا من علاقات الزواج بدأت تتبناها النساء، اذ أصبحت المرأة توفر سكن الزوجية، هذا الأخير الذي يعتبر حاجزاً أمام الكثير من الشباب لأجل الإقدام على هذه الخطوة خصوصًا وان التغيرات التي عرفها المجتمع تفرض استقلالهم في السكن عن أسرهم كما إنها وسيلة لتداول السلطة ومشاركة النساء في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

البطاقة البيوغرافية لحنان:
المبحوثة 5: حنان سيدة مطلقة وأم لطفل واحد كانت تعيش مع أسرتها بدوار السراغنة، خرجت للعمل منذ بلوغها 17 سنة، اشتغلت في عدة مجالات إلى أن استقرت في العمل بمصنع كارتي السعادة سنة 2002، تزوجت سنة 2003 وانقطعت عن العمل لتعود للعمل من جديد سنة 2007 بعد طلاقها. قامت باقتناء شقة بالسكن الاقتصادي سنة 2011.

حنان سيدة مطلقة وأم لطفل واحد كانت تعيش مع أسرتها بدوار السراغنة، خرجت للعمل منذ بلوغها 17 سنة، اشتغلت في عدة مجالات إلى أن استقرت في العمل بمصنع كارتي السعادة سنة 2002، تزوجت سنة 2003 وانقطعت عن العمل لتعود للعمل من جديد سنة 2007 بعد طلاقها. قامت باقتناء شقة بالسكن الاقتصادي سنة 2011 .حنان تنحدر من دوار السراغنة وهو دوار يوجد داخل المجال الحضري لمدينة مراكش، تلقت تعليمها حتى السلك الثانوي. تحدثت حنان عن حياتها داخل الأسرة لتبرز بعض صور الإقصاء داخل المجال الأسري، حيث تقول:

[1] Erving Goffman, Stigmate. Les usages sociaux des handicaps (1963), traduit de l'anglais par Alain Kihm, coll. « Le Sens commun », Éditions de Minuit 1975.

"كانت واحد الحاجة فالدار معجبانيش، كنا حنا البنات كنعسو فبيت الجلوس وخوتي دايرين بيوتهوم وديما كنكّر على مي كتقول ليا لبنات عقوبتهوم لديور رجالهوم (...) خويا كيتعرى فالدار كيدور غير بشورط وانا حاضين ليا قزيبتي، واخا يكون لموت ديال الصهد خاصني نلبس داكشي لي بغاو(...) ديما كنت كنحلم حتى انا تكون عندي داري وماعني ومنين جاني راجل وشرط عليا نجلس من الخدمة قبلت واخا نصحوني الناس متصنتش، كان كيبان ليا الزواج هو كولشي (...) تزوجت الراجل بدارو ولكن كيعطيني كولشي بالحساب، وانا موالفة فلوسي فجيبي متخرجي متعكري، لبسي هادي ومتلبسي هادي ديما حنا فالمشاكيل والصداع، ولدت بشي 6 شهور ورجعت للدار عند والديا واخا كولشي جا ضدي فالطلاق".

تبرز حنان إشكالية تقسيم المجال داخل الأسرة حيث أن هناك غياب لخصوصيتها بينما يتم احترام خصوصية الاخوة الذكور، كما أن هناك إشكالية تملك الفتاة لجسدها داخل المنزل إذ تكون مراقبة سواء داخل المنزل أو خارجه، وذلك عكس ما تخلص اليه العديد من الأبحاث التي تعتبر إن المجال العام هو مجال ذكوري بينما يعتبر إن النساء يمارسن حريتهن داخل مجالهن الخاص، لكن حنان تؤكد أن هناك تقييد لحريتها سواء داخل المجال الخاص أو العام .

لذلك أصبحت ترى في الزواج الاستقلالية التي تبحث عنها، لكنها لم تستطع الاستمرار في تجربة الزواج أكثر من سنتين، لأن مؤسسة الزواج تفرض أشكالاً من التفاعلات لم تستطع حنان مجاراتها خصوصًا أنها كانت مستقلة مادياً قبل الزواج، وبالتالي فقد توصلت من خلال تجربتها أن الاستقلالية تكمن في العمل وليس في الزواج لأنه لا يخلو من الصراع. من هذا المنطلق فتناول مؤسسة الأسرة كمجال للصراع يعني أن الخلافات والشجارات يمكن تفسيرها على أنها نتاج للفقر أو التوزيع غير العادل للسلطة وكذلك فالأسرة تعتبر تجسيدا للصراعات المتواجدة داخل المجتمع[1] .

تبرز حنان كيف تغيرت معاملة إخوانها لها بعد الطلاق حيث يتم تحميلها مسؤوليته (لأنها لم تصبر) وهو نفس موقف والدتها التي عارضتها بشدة، على اعتبار أن الزواج هو أحسن وسيلة للمرأة من أجل تحقيق ذاتها وضمان مستقبلها، حيث يتوجب عليها تأدية هذا الدور الاجتماعي الذي تكتسب من خلاله مكانة اجتماعية في مجتمع أبوي تقليدي جعل من الزواج معياراً للنجاح الاجتماعي، هذا المجتمع الذي يرفض بل وينبذ المرأة التي فشلت في تأدية هذا الواجب المقدس. لذا كان الطلاق كسراً للمرأة، وما طلاقها سوى مؤشر خلل في أخلاقها، لتتحول فجأة من محترمة إلى عديمة الأخلاق، تعاني منه المرأة قبل الرجل في صراعها مع الزمن وضغوطات المجتمع، وما على الفتاة سوى تحمل الظروف الأسرية الجديدة مهما كانت ومهما تعرضت له من سلوكات ومعاملات زوجية لا ترضاها، حتى لا تقع ضحية مجتمع لا يرحم، يتفنن في التقليل من شأنها وتشويه سمعتها وحرمانها من الاندماج الاجتماعي. ففي الطلاق تتعدد الأسباب والمرأة

[1] شقرون محمد، الأسرة كموضوع للدراسة، في السوسيولوجيا المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى 2014 ص 20

دائما المتهم، فعلاوة على ما يخلفه لها من مشكلات نفسية واجتماعية، يحملها الجميع مسؤولية فشل العلاقة الزوجية، خاصة في المجتمعات العربية القائمة على النظام الأبوي والتي ترى في الزواج المستقبل الوحيد لتحقيق الذات وضمان المستقبل [1].

لقد عانت حنان من عدة مشاكل أسرية بعد طلاقها الذي أصبح مصدر وصم لها سواء داخل أسرتها أو خارجها، وكذلك لأنها أرادت الاستقلال في السكن لتفادي الصراعات العائلية، لكن امكانياتها المادية وقفت عائقا حال دون تمكنها من ذلك. بناءً على ما سبق يمكن القول إن الكيفية التي يجب من خلالها الولوج إلى العقار والاستقلالية في السكن ترتبط بمجموعة من المحددات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث أن المحدد الاقتصادي يحدُّ من خيارات المرأة العاملة في ولوج سكن مناسب أو على الأقل الاستقلال في منزل في ملكيتها، خصوصا وان المؤشرات المرتبطة بالعقار تبين ارتفاعا ملحوظا من حيث الكلفة المادية، بالإضافة إلى الأجر الضعيف التي تتقاضاه النساء في العمل. أما بالنسبة للمحدد الاجتماعي فإنه يتمثل في الوضعية الاجتماعية والحالة العائلية لكل إمرأة على حدى، حيث أن المرأة المطلقة أو العازبة لا يمكنها ولوج سكن مستقل دون مفاوضات مع أسرتها، نظراً للبناء الاجتماعي والثقافي لمفهوم الاستقلالية والعيش في منزل دون وجود ذكر أو على الأقل وجود أبناء، بالإضافة إلى أن هناك مسألة أساسية ومهمة ترتبط بالعمر، حيث أن كلما كان عمر المرأة أكبر كلما زادت إمكانية استقلاليتها والعيش بمفردها، وكذلك يختلف الأمر بين المرأة المتزوجة التي يزيد احتمال استقلالها مع زوجها، ثم المرأة الأرملة مع وجود أبناء، والأرملة بدون أبناء، ثم المطلقة وأخيرًا العازبة في ولوج إلى العقار والاستقلالية في السكن. وأخيراً البناء الثقافي لهذه المسألة، حيث أن المجتمع يقدم مجموعة من الأحكام النمطية حول المرأة التي تعيش بمفردها دون وجود ذكر داخل المنزل، وتوصم بمجموعة من الصفات ذات الدلالات الغير مقبولة اجتماعيًا.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة تمر بمجموعة من المراحل أو ما يمكن تسميته بالرحلة الاجتماعية التي تتميز بمجموعة من الأحداث المؤثرة على حياتها الشخصية كفقدان الزوج أو الابن أو الأب أو الأم وغيرهم من الأشخاص الذين تربطهم صلة مباشرة بالمرأة العاملة، حيث يؤثر ذلك على مكانتها داخل المجتمع وكذلك في دورها الاجتماعي من خلال قيامهما بمجموعة من الأدوار الإنتاجية و الإنجابية والتنظيمية، فالمرأة عندما تفقد زوجها تصبح مسؤولة على الأسرة من حيث التربية والعناية بأبنائها، وتوفير لهم حاجياتهم الأساسية، والعمل من أجل توفير المال لهذه الأغراض الضرورية، ويعتبر السكن من بين الرهانات التي تراهن عليها المرأة في هذه الحالة.

[1] سامية العمرية، الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الجزائري، المنهل، https://platform.almanhal.com/Files/2/68119

تحليل تفاعلات العاملات داخل المجال الأسري:

باعتبار النساء وافدات جدد للعقار في المجال الحضري فإن استبعادهن يتم بعدة أشكال، لأن البناء الاجتماعي قد أسس لاستبعاد النساء من المجال العام وبالتالي استبعادهن من العقار، فاستقلال المرأة في السكن ليس من الأشياء العادية التي تطبع عليها المجتمع وما كل العراقيل التي تواجهها النساء سوى دليل على ذلك. وكما يبين لنا "نربيرت إلياس" فالاستبعاد ليس ظاهرة مجردة بل هناك جهات فاعلة، فمن الواضح أن هناك دائماً مجموعات تستبعد أخرى وأن الاستبعاد جزء من علاقات القوة في المجتمع، إذ لا يمكن لمجموعة أن توصم مجموعة أخرى إلا إذا كانت راسخة في مواقع السلطة، وبحسب نوربير إلياس فهي تنطلق من أماكن السلطة وتعمل بطريقة رمزية، فالوافدون الجدد هم ضحايا الفصل والوصم والرفض، في حين أنهم لا يختلفون على أساس "العرق" ولا على أساس اللغة أو الثقافة الوطنية، ولا حتى على مستوى الطبقة، لأن من بين أولئك الذين يرفضونهم من هم في مثل وضعيتهم، وهو ما يسميه إلياس عنصرية دون أصل. حيث تزكي المجموعة المسيطرة هيمنتها باستبعاد "الغرباء" من أماكن القرار والسلطة والمجالس... من خلال تأكيد تماسكها الاجتماعي، بنشر الشائعات، والثرثرة والأحكام المسبقة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في تعزيز الصورة الإيجابية التي يمتلكها المسيطرون عن أنفسهم، والصورة السلبية التي لديهم عن القادمين الجدد الذين يهددون طريقة حياتهم وهو ما يتم بشكل مستتر دون اتفاق مسبق ويؤسس للعلاقات بين المجموعات الراسخة وتلك المهمشة [1].

من خلال تحليلنا لتفاعلات النساء داخل المجال الاسري و وقفنا على أن الاستبعاد الاجتماعي لهن يبدأ داخل الأسرة ويؤثر على توجهاتهن وعلاقاتهن الاجتماعية، وعلى استراتيجياتهن العقارية، فأغلب نساء المصنع ينحدرن من أسر بسيطة ولم يتلقين تعليما جيدا أو تكوينا يسمح لهن باختيار مهنة مناسبة، وأمام التحولات الاجتماعية الحياة التي بدأت تفرض معايير وشروط جديدة، نجد أن النساء لا يستطعن امتلاك السلطة داخل مؤسسة الأسرة، حيث يتم التحكم في قراراتهن وفي أجسادهن، وتصبح خطوة الاستقلال في السكن مسألة صعبة، وحتى في الدول الأكثر تطورا في أوروبا على الرغم من زيادة المساواة القانونية والسياسية بين الرجال والنساء، يستمر التمييز بين الجنسين في السكن حتى اليوم، حيث تواجه النساء صعوبات أكثر في شغل سكن صحي ومريح أكثر من الرجا، وتستند هذه التمييزات بشكل رئيسي على عدم المساواة في الأجور وفرص العمل، لكنها تأتي أيضاً من التقاليد التي تؤسس لتمثيلات الأنوثة والذكورة[2].

هناك مجموعة من النصوص التي تشرح وضعية المرأة في المجتمعات الأبوية وقد أظهرت أن النساء والرجال هم فاعلون اجتماعيون يوجدون في وضع يغلب عليه الصراع بينهم، فالمرأة تمثل قوة مهمة للتغير،

---

[1] Norbert Elias et John L. Scotson , **La IOGIQUES DE L'EXCLUSION** ,1re édition : Date édition 1965 (anglais) 1997 (français) P 151 174 .

[2] Danièle VOLDMAN ; Dans le logement, une discrimination genrée ? https://ehne.fr/article/genre-et-europe/gagner-sa-vie-en-europe-aux-xixe-et-xxe-siecles-une-affaire-de-genre/dans-le-logement-une-discrimination-genree.

لكن المجتمعات الأبوية البطريركية تتناول مشكلة المرأة بإجحاف، وتبعا لذلك تجد المرأة صعوبة كبيرة في الاندماج في المجتمع الشيء الذي يفرض عليها التنازل عن حقها في المشاركة في المجال العام وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة على ولوجها للعقار. بالإضافة إلى أن هناك تحكم كبير في كل ما يخص المرأة حتى على مستوى جسدها، حيث أن استخدام جسدها ليس تحت تصرفها، وهذا ما أظهرته المبحوثات فملابسهن وحركاتهن تخضع لاعتبارات خارجية. نفس الشيء ينطبق على حركية المرأة حيث لا يسمح لها بالابتعاد عن منزل الأسرة بمسافة بعيدة خصوصا لو كانت مطلقة فرغم استقلالها المادي عن الأسرة إلا أن استعمالها للمجال يكون خاضعًا لرغبات الأسرة. وهو ما يراه Armand Colin بأنه وضع يتسم بالتخلف والرجعية والذي لا يمكن أن يعالج إلا بواسطة التعليم، لكن مع ذلك يسيطر شكل معين من الرقابة الاجتماعية التي يفرضها النظام الأبوي على المرأة لكي تبقى على وضعها، فهي محرومة من الحقوق وتبقى العلاقة بين الجنسين علاقة اجتماعية تتطلب ثورة لإعادة النظر فيها، ويلقى هذا الدور على العلوم الإنسانية لتشكل معرفة ملموسة ومنهجية للواقع الاجتماعي للمرأة من أجل الكشف عن مجموعة من الظواهر التي تظل موضع تساؤل[1].

كذلك مسألة تقسيم الإرث فهي تعبر عن التحكم الذي يلعبه النظام الابوي بغض النظر عن التقسيم الشرعي للممتلكات، فقد أظهر البحث أن التوزيع يخضع لمبدأ انتقائي تعطى فيه الأولوية للذكور فمن خلال طريقة التوزيع نجد ان الذكور واعتباراً لوضعيتهم داخل الأسرة يحتكرون العقارات الأكثر قيمة والتي يمكن الاستثمار فيها، كذلك هو الشأن إذا كان هناك مشروع مملوك للأب فالذكر هو الذي يخلفه، فيما يبقى نصيب الإناث مقتصراً على النصيب الأقل قيمة الذي لفظه الذكور، وهذه إشكالية كبرى تتجاوز تحليل فتيحة الداودي للتفاوتات بين الجنسين في الطابع الغير متكافئ للحقوق العقارية والذي يبرز على مستوى طريقة توزيع الميراث، حيث أن قانون الإرث في الإسلام لا يسمح للنساء أن يرثن بطابع كوني ولكن الإرث يخضع لقاعدة ثابتة وهي قاعدة الضعف التي تجبر المرأة على التحصيل على نصف حصة الرجل. لكن هذه القاعدة الشرعية حتى عند تطبيقها يتم إعطاء الأولوية لاختيارات الذكور ثم النساء في مرتبة ثانية، وعندما تعبر المرأة عن امتعاضها فهي تتعرض للإقصاء من عضوية الأسرة وبالتالي لا يكون أمامها خيار سوى القبول .

وهنا تبرز Sibylle Gollac أن اندماج الفرد في شبكة قرابة واسعة النطاق يعتبر موردًا وقيدًا، حيث أن الروابط التي يحتفظ بها معهم تشهد أيضًا على انتمائه إلى مجموعات عائلية يجب أن يلتزم بمصالحها، وبالتالي فإن القرارات التي يتخذها الفرد –أو الأسرة –فيما يتعلق بالعقارات لا تعتمد فقط على خصائصهم

[1] LES FEMMES ET LA VILLE. POUR UNE GÉOGRAPHIE SOCIALE DU GENRE Guy Di Méo | « Annales de géographie » 2012/2 n° 684 | pages 107 à 127 ISSN 0003-4010 ISBN 9782200927578 . https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2012-2-page-107.htm

وتفضيلاتهم والقيود المالية كما يفسرها الإقتصاديون، ولكن أيضًا على عضويتهم في مجموعة عائلية واحدة أو أكثر، وهذه هي طرق تدخل منطق الأسرة في بعض القرارات الاقتصادية[1]. طريقة التقسيم هذه تتم اعتبارًا للموقع الذي يحتله الذكور والإناث داخل النسق الأسري كما يحدده المجتمع، والذي تعطى فيه الأولوية للذكور على حساب الإناث. ففي إفريقيا عامة رغم أن الحقوق المتساوية للمرأة في الأرض والسكن والملكية جزء من حقوق الإنسان المعترف بها في مختلف المواثيق الدولية، ولا سيما بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة، فالنساء عند محاولتهن تلبية احتياجاتهن السكنية واحتياجات أسرهن، غالبًا ما يواجهن تمييزًا خفيًا وآخر معلناً، يأخذ شكل قوانين وعادات بلدانهن التي تحد من إمكانياتهن لامتلاك أو تأجير أو وراثة أو السيطرة على استخدام العقار بشكل قانوني أو الحصول على قروض لتمويل مساكنهن، حيث تحد العديد من الأنظمة القانونية من حق المرأة في الأرض بحرمانها من الوصول إلى الملكية عن طريق الميراث، وتفضل أنظمة الملكية الذكور من الأسرة، إذ تصبح النساء العازبات أو رئيسات الأسر أكثر عرضة للخطر. وبما أن النساء غالباً ما يتم استبعادهن لفائدة أزواجهن أو آبائهن أو إخوتهن، فإنهن يبقين مهددات في حال الترمل أو الطلاق أو عندما يتم التخلي عنهن أو تركهن بمفردهن من طرف أزواجهن أو أقاربهن[2].

هذه الأولوية تظهر كذلك من خلال تقسيم المجال الأسري والذي يقيد حرية النساء وفي المقابل يمنح للذكور خصوصية أكثر سواء داخل المنزل أو خارجه، وهنا يجب إعادة تعريف المجال الخاص الذي يعتبر عامة مجالا أنثويا، لكنه يتحول بحضور الذكور إلى مجال لممارسة سلطة الأسرة وعلى رأسها الذكور. وبفعل التغيرات من ارتفاع سن الزواج أو الطلاق والرجوع لبيت الأهل...يظهر أن هناك رغبة من طرف العاملات في الاستقلال في السكن، لكن في ظل الهشاشة المالية للمرأة والوصم والنظرة الدونية التي تلحقها، فهي تحتاج للكثير من الجهد لأجل مقاومة هذا النوع من الاستبعاد الاجتماعي الذي يمارس عليها .

التقسيم الجنسي للعمل:

يعتبر العمل المنزلي أيضًا سببًا في العديد من مشاكل العاملة ويؤثر على علاقاتها الأسرية فرغم خروجها للعمل يبقى هذا الدور منوطا بها نظرا لوضعيتها كامرأة، هذه المسألة أثارتها العديد من الأبحاث حول التقسيم الجنسي للعمل لكن عند خروج المرأة للعمل خصوصًا النساء المنحدرات من أوساط فقيرة أصبحت مسؤولياتهن مضاعفة وهو ما أبرزته الدراسة التي أجريت حول عاملات النسيج في المغرب والتي اهتمت بالعديد من الصعوبات التي يعانين منها سواء داخل المجال الأسري أو خارجه، حيث بمجرد عودتهن إلى المنزل،

[1] Sibylle Gollac Comment passer de l'ethnographie à l'analyse de données statistiques ? Une étude des stratégies immobilières familiales Numéro 11 -octobre 2006.

[2] LOGEMENTS POUR LES FAIBLES REVENUS : LES MOYENS D'AIDER LES PAUVRES À TROUVER UN LOGEMENT DÉCENT DANS LES VILLES AFRICAINES Guide pratique n° 2 Numéro : HS/039/11F p 15 (ONU-Habitat), 2011, Nairobi Kenya.

يتوجب عليهن إنجاز جميع الأعمال المنزلية، ورغم أن من بينهن من يتلقين مساعدة من أزواجهن، إلا أن الأشغال التي يتحملنها كثيرة فالعمل يشغل بالفعل عشر ساعات من حياتهن اليومية، والتي يجب أن تضاف إليها مدة ساعة إلى ساعتين من المواصلات يوميًا ثم أعمال المنزل بعد ذلك، وقد تم تفسير ذلك بأن النساء يسعين إلى إبعاد أنفسهن عن هوية العاملة التي لا يزال المجتمع المغربي ينظر إليها بدونية، من خلال عرض صورة ذات قيمة اجتماعية وثقافية للزوجة أو الأم التي تتمتع بسمعة طيبة، ولا تتخلى عن دور الإنجاب ورعاية منزلها وأطفالها وزوجها، وهذا يعني من خلال الحصول على منزل نظيف (تحتاج إلى إخراج السجاد يوم الأحد لتظهر للحي أن التنظيف الكبير يتم بانتظام)، والاهتمام بالمطبخ من خلال الحفاظ على الغسيل بشكل صحيح، وهكذا تسعى العاملات إلى التمسك بالنموذج المحافظ للأنوثة، لكن التحدي أكثر تعقيدًا لأنهن يردن أن يكن "مثاليات" على جميع الجبهات حتى لا يغذين الأفكار الدارجة عنهن، ولا سيما الصورة السلبية لـ "الفتاة السهلة" التي تُنسب إليهن بشكل تعسفي. بحيث تصبح المرأة ممزقة بين نموذجين متناقضين، وهما "المرأة التقليدية" و "امرأة الشوارع"، لذلك فهن يخترن إظهار امتثالهن للمجتمع، حتى يجعلنه ينسى نموذج العاملة ذات السمعة السيئة. لكن هذا الاختيار لا يخفي إحباطهن لعدم توفر الوقت الكافي للقيام بالأعمال المنزلية، فكثيرات هن من يصرحن أنهن يواجهن نزاعات زوجية متكررة، خاصة عندما لا يصلن في الوقت المناسب لأجل الطهي لأزواجهن، وبالتالي فالتمسك الاستراتيجي للعاملات بقاعدة نمطية للأنوثة هو جزء من العلاقات الجنسية الاجتماعية غير المتكافئة، التي لا تزال مشروعة من قبل البيئة المؤسسية على الرغم من إصلاحات المدونة التي عرفها المغرب والضغوط المستمرة للحركات النسوية والمجموعات النسائية، إلى جانب ذلك لا يتردد المجتمع المغربي للامتثال للطريقة التي يجب أن تكون عليها المرأة "الصالحة[1] .

لقد عزز بحثنا أغلب هذه الأفكار إلا أن المبحوثات ورغم المشاكل التي يوجهونها والتي لها علاقة بالتقسيم الاجتماعي للعمل يسعين لعدم الامتثال للنموذج التقليدي للمرأة الصالحة بل وهناك من عكست هذا التقسيم خصوصا عندما تستطيع تجهيز سكن وتستقبل الزوج في منزلها هذا النموذج الجديد الذي أصبح منتشرا بين العاملات. هناك أيضا مسألة الطلاق أو الترمل وحتى العزوبية الطويلة والتي تؤثر على علاقات العاملة وتضيق عليها الخناق داخل المجال الاسري، هذه العوامل وغيرها تمثل بعض اشكال الاستبعاد الاجتماعي للمرأة داخل مؤسسة الأسرة بل وتعمل ككوابح لولوجها للعقار لأن الأسرة لا تسمح لها بالاستقلال في السكن.

خاتمة:

[1] Gaelle Gillot et Andrea Martinez, « Dynamiques spatiales et de genre des ouvrières marocaines du textile un territoire en archipel », Les cahiers du CEDREF (En ligne, 21 | 2014, mis en ligne le 20 octobre 2015. 36 37consulté le 02 mai 2019: http://journals.openedition org/oedref/987.

من خلال تحليلنا لتفاعلات النساء داخل المجال الأسري وقفنا على أن الاستبعاد الاجتماعي لهن يبدأ داخل الأسرة ويؤثر على توجهاتهن وعلاقاتهن الاجتماعية، وعلى استراتيجياتهن العقارية، فالفتاة التي نشأت وسط أسرة بسيطة ولم تتلقى تعليما جيدا تتهيأ مباشرة للزواج، هذه الفكرة التي استدخلتها منذ الصغر حيث تجد نفسها في مواجهة ديناميكية الحياة التي بدأت تفرض معايير وشروط جديدة عليها مواكبتها ألا أنها تصطدم بانها تفتقر للمؤهلات التي ستوفر لها الاستقلالية وامتلاك السلطة داخل مؤسسة الأسرة.

لقد وقفنا عند إشكالية تقسيم الإرث ليس من وجهة نظر شرعية، بل من خلال طريقة التوزيع حيث نجد ان الذكور ومن خلال وضعيتهم داخل الأسرة يحتكرون العقارات الأكثر قيمة والتي يمكن الاستثمار فيها، كذلك هو الشأن إذا كان هناك مشروع مملوك للاب فالذكر هو الذي يخلفه، فيما يبقى نصيب الإناث مقتصرا على ما تبقى وهو ما يمثل الرأسمال الأولي الذي يستثمره بعضهم للولوج للعقار، هناك مسالة توزيع المجال الأسري والتي تقيد حرية النساء وفي المقابل تمنح للذكور خصوصية أكثر. كما ان مسألة العمل المنزلي تكون سببا في العديد من مشاكل المرأة وتؤثر على علاقاتها الأسرية فرغم خروجها للعمل يبقى هذا الدور منوطا بها نظرا لوضعيتها كامرأة، هناك أيضًا مسألة الطلاق والتي تؤثر على علاقاتها وسمعتها وتعتبر وصما داخل المجال الأسري .هذه العوامل وغيرها تمثل بعض أشكال الاستبعاد الاجتماعي للمرأة داخل مؤسسة الأسرة بل وتعمل ككوابح لولوجها للعقار، لكن رغم كل ذلك بإمكانها أن تقاوم وذلك بتبنيها استراتيجيات كالتي قامت بها بعض المبحوثات، فالمرأة تحت النظم التسلطية سواء بوعي أو بغير وعي تتحدى وتقاوم وتفاوض وتكسر التمايزات الجندرية دون أن تلجأ بالضرورة ألى حركات واسعة الانتشار تتسم بالاحتجاج الجمعي المقصود وترتبط بنظرية الحراك السياسي، لكن من خلال ممارسات يومية كالعمل، اللعب، ومحاولة الوصول الى العمل المأجور، ويتضمن ذلك استخدام قوة الحضور واكتشاف فضاءات جديدة للحرية، لكي تصبح مرئية ومسموعة الصوت.

استنتاجات وتوصيات:

1. لقد حاولنا من خلال دراسة استراتيجيات ولوج المرأة في وضعية هشاشة الى العقار، من خلال مسار حياة بعض عاملات المصانع ذوات الدخل المحدود، إبراز كيف يؤدي الاستبعاد الاجتماعي للنساء إلى محدودية ولوجهن للعقار في المجال الحضري. حيث وقفنا على أن العقار أصبح مصدر أمن للنساء العاملات وساهم في بروز أشكال وعلاقات جديدة لهن داخل المجال الحضري. فالولوج إلى العقار أصبح هاجسا بالنسبة للمبحوثات، إذ نجد أنه حاضر بالنسبة لجميع العاملات باختلاف وضعياتهن الاجتماعية، إلا أن الدخل المحدود لهؤلاء النساء لا يسمح لهن بولوج عقار ملائم في المجال الحضري.
2. لقد وقفنا على أن العلاقات الأسرية التقليدية لم تعد تضمن استقرار العاملات في السكن، مما جعلهن في حاجة للاستقلال خصوصًا في ظل ارتفاع سن الزواج وبروز نساء في سن العزوبة النهائية بحاجة لسكن، كما أن هناك ظهور لأشكال جديدة من الأسر كبروز نساء يرأسن أسراً وأخريات يسعين إلى الحصول على سكن وتجهيزه لأجل استقبال الأزواج في بيوتهن، هذا الشكل الذي لم يكن له وجود داخل

الأوساط المغربية والذي تجاوز العلاقات التقليدية في بناء الأسرة، حيث شكلت التنشئة الاجتماعية للنساء داخل مجال العمل فرصة لأجل تبادل الخبرات والتجارب لتطوير استراتيجياتهن العقارية.

3. تعبر وضعية العاملات داخل المجال الحضري عن أشكال جديدة من مقاومة النساء للنظام الأبوي الذي يقوم باستبعادهن من المجال العام ويعمل على مصادرة حقهن في المدينة، وفي المقابل نجد أن العاملات يسعين لتغيير هذا الوضع من خلال خلق شبكات للادخار رغم محدودية دخلهن والصورة النمطية التي ينظر بها للمرأة التي ترغب بالاستقلال في السكن، حيث يلجأن لاقتناء مساكن في الأحياء العشوائية كوسيلة للحصول على سكن رسمي، هذه الوسيلة التي تعرضهن للكثير من أشكال التمييز والإقصاء. فمجال العقار تستثنى منه العاملات بشكل واضح في ظل غياب الفعل العمومي الذي من شأنه إدماج النساء وضمان كرامتهن، خصوصا وأن مسألة ولوج النساء للعقار لا تثار في النقاشات السياسية، فباستثناء ملكية النساء السلاليات لأراضي الجموع التي تمت إثارتها على الصعيد الوطني والدولي، هناك تغييب تام لقضايا النساء والعقار في المجال الحضري.
4. رغم أن الحق في السكن هو حق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها في العديد من النصوص على المستوى الدولي والإقليمي وفي العديد من الدساتير أو القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ومع ذلك يتم اغتصابه في كثير من الأحيان. لكن الفهم الأفضل للحق في السكن والالتزامات المترابطة للدول شرط مسبق وضروري لإعمالها عملياً. ومع ذلك فهذه المعرفة ليست كافية، فمن الضروري أن تتبنى الحركات الاجتماعية والمجموعات والمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن المشردين والقابعين في مساكن غير ملائمة والمطرودين، هذا الحق وتناشد آليات الحماية المتاحة على المستوى الوطني والدولي لدعمهم في معركتهم[1].
5. يجب أن تتجه السياسات العمومية نحو مراعاة خصوصية النساء، فأشكال الهشاشة عند النساء تختلف باختلاف عملهن، موقعهن في المجتمع، رأسمالهن الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والرمزي، فوضعية العاملات التي قمنا بتحليلها تختلف عن وضعية المرأة التي لا تعمل أو الموظفات أو نساء الطبقات المتوسطة، لذلك يجب التوجه نحو دراسة وضعية المرأة من منظور ميكرو سوسيولوجي، يركز على التفاعلات اليومية المختلفة للنساء والاستراتيجيات الناتجة عن هذه التفاعلات لأجل فهم معنى هذه الأفعال، وبعبارة أدق إيجاد الأسباب الوجيهة التي دفعت الفاعلين إلى تبني استراتيجيات دون أخرى.
6. لذلك ينبغي أن تركز الدولة أكثر على التخطيط المسبق من خلال معالجة الحواجز التي تواجهها المرأة، إذ أن هناك حاجة ملحة لدمج السياسات العامة التي تتعامل مع الفقر والسكن والملكية للنوع، والتي يجب أن تستهدف أضعف فئات النساء كعاملات المصانع والنساء اللواتي يعلن أسرهن، حيث أن أحد المبادئ التي يجب أن تقوم عليها جميع استراتيجيات الحد من الفقر هو التأكد من أنها تلبي احتياجات

[1] Le Droit au logement ; Centre Europe–Tiers Monde (CETIM) ISBN : 2–88053–059–8 Genève, août 2007 p41

المرأة، فالنوع هو جانب من جوانب الفقر ويجب الاعتراف به في وضع وتنفيذ ورصد تدابير الحد من الفقر.

7. لماذا لا يتم التفكير في سياسات خاصة بالنساء من خلال التمييز الإيجابي لفائدتهن كما فعلت العديد من الدول، وكذلك تعزيز دور الحركات النسوية والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بالنساء والعقار في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى إشراك النساء المعنيات في اتخاذ القرارات التي تخصهن من خلال تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية؟ وإلى أي حد تساهم النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق النساء العاملات؟
8. إن مسألة دراسة السياسات العمومية بالغة الأهمية لأنها ستتيح لنا معرفة مكامن الخلل التي يعرفها مجال العقار وأسباب استبعاد النساء في التخطيط للمدن، فرغم أننا قمنا بإدراجها في هذا الموضوع لكنها لازالت تحتاج بحثا معمقا ودراسات مكثفة ستشكل أفاقا للعمل على هذا الموضوع في المستقبل، كذلك هو الشأن بالنسبة لوضعية النساء في العقار التجاري والتي تحتاج دراسات ميدانية تسمح بتسليط الضوء على مظاهر التمييز بين الجنسين في الولوج للعقار.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. شقرون محمد، الأسرة كموضوع للدراسة، في السوسيولوجيا المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى 2014.
2. جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد344، اكتوبر 2007.
3. نور الدين الزاهي، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2011.
4. غوفمان (ارفينغ)، البناء الاجتماعي للهوية الجنسية، ترجمة هدى كريملي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2019.
5. الديب هدى أحمد)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، مجلة إضافات، العددان، 31 – 32، صيف – خريف 2015.
6. شرابي (هشام)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
7. سامية العمرية، الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الجزائري، المنهل، https://platform.almanhal.com/Files/2/68119

المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

1. CROZIER Michel& FRIEDBERG E., L'Acteur et le système, Les contraintes de l'action collective, Paris, Éditions du Seuil, Collection Points / Essais, 1977.

2. Candida march ،A guide to gender – analysis frameworks ،Anoxfom publication ،first published.1999
3. Mead Margaret, Adolescence à Samoa, Collection : Terre Humaine Paris : Plon, 1969.
4. Nicholas (Lucy), Gender and Sexuality**,** Pervasive and Oppressive: Gender and Sexualit as Coercive Elements of Society.
5. .Norbert Elias et John L. Scotson , La lOGIQUES DE L'EXCLUSION ,1re édition : Date édition 1965 anglais) 1997 (français)
6. Erving Goffman, Stigmate. Les usages sociaux des handicaps (1963), traduit de l'anglais par Alain Kihm, coll. « Le Sens commun », Éditions de Minuit 1975.
7. Patricia Bessaoud-Alonso et Roberta Carvalho Romagnoli ; « La famille comme institution entre pratiques sociales et éducatives ». Un dialogue France- Brésil Dans Le sociographe 2019/1 (n° 65)
8. Le Droit au logement ; Centre Europe-Tiers Monde (CETIM) ISBN : 2-88053-059-8 Genève, août 2007.
9. Danièle VOLDMAN ; Dans le logement, une discrimination genrée ? https://ehne.fr/article/genre-et-europe/gagner-sa-vie-en-europe-aux-xixe-et-xxe-siecles-une-affaire-de-genre/dans-le-logement-une-discrimination-genree.
10. Sibylle Gollac Comment passer de l'ethnographie à l'analyse de données statistiques ? Une étude des stratégies immobilières familiales Numéro 11 -octobre 2006.
11. LES FEMMES ET LA VILLE. POUR UNE GÉOGRAPHIE SOCIALE DU GENRE Guy Di Méo | « Annales de géographie » 2012/2 n° 684 | pages 107 à 127 ISSN 0003-4010 ISBN 9782200927578 .https://www.cairn.info/revue-annales-de-geographie-2012-2-page-107.htm.
12. LOGEMENTS POUR LES FAIBLES REVENUS : LES MOYENS D'AIDER LES PAUVRES À TROUVER UN LOGEMENT DÉCENT DANS LES VILLES AFRICAINES Guide pratique n° 2 Numéro : HS/039/11F p 15 (ONU-Habitat), 2011, Nairobi Kenya.
13. Gaelle Gillot et Andrea Martinez, « Dynamiques spatiales et de genre des ouvrières marocaines du textile un territoire en archipel », Les cahiers du CEDREF (En ligne, 21 | 2014, mis en ligne le 20 octobre 2015. 36 37consulté le 02 mai 2019: http://journals.openedition org/oedref/987.